تقرير الأستاذ الدكتور علي عبدالعال

عضو اللجنة التنفيذية ممثلاً عن المجموعة العربية

أمام الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية

يوم 13 أكتوبر 2018

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية

الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء المجموعة العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أقدم لكم في هذا التقرير عرضاً للموضوعات التي تم تدارسها في إطار اللجنة التنفيذية، خلال الفترة ما بعد الاجتماعات السابقة للجنة في جنيف (مارس 2018) إلى ما قبل اجتماعات اللجنة في الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي.

خلال يومي 17 و18 يونيو 2018، قمت بالتوجه إلى جنيف للمشاركة في اجتماعات الدورة الاستثنائية رقم 279 للجنة التنفيذية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وقد ترأست السيدة "جابريلا بارون" رئيسة الاتحاد أعمال الدورة، وشارك فيها أمين عام الاتحاد السيد "مارتن شنجونج" (كاميرونى) وأعضاء اللجنة البالغ عددهم 15 عضواً. وتم تخصيص اجتماعات هذه الدورة لمناقشة التعديلات المطروحة على النظام الأساسي واللائحة الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي، والتي كان قد تم إرجاء اتخاذ قرار بشأنها في اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد التي عقدت في جنيف في مارس 2018، لمزيد من الدراسة واستطلاع رأي مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد، وذلك للتوصل إلى أكبر قدر من التوافق بشأنها، بهدف تعزيز قدرات الاتحاد ورفع كفاءته المؤسسية بما يتماشى مع المستجدات الإقليمية والدولية وتاريخ الاتحاد كمنظمة دولية عريقة.

وقد ناقش أعضاء اللجنة التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسى للإتحاد البرلمانى الدولى، والمقدمة من السيد "كونستنتين كوزاتشيف" ممثل البرلمان الروسى، والتى تضمنت النص على تمتع الاتحاد البرلمانى الدولى بالشخصية

القانونية الدولية، والقدرة على ابرام الاتفاقيات الدولية، واتفاقيات التعاون مع البرلمانات الوطنية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى تعديلات حول بعض القضايا الإجرائية الأخرى في عمل أجهزة ومؤسسات الاتحاد، وخاصة زيادة صلاحيات رئيس الاتحاد على حساب صلاحيات الأمين العام للاتحاد.

وقد شهدت مناقشة بعض التعديلات اختلافاً كبيراً فى الآراء بين أعضاء اللجنة، حيث برز توجهان، الأول: يطالب باعتماد تلك التعديلات التى توسع من صلاحيات الرئيس على حساب صلاحيات الأمين العام، والتوجه الثانى طالب بالتريث فى اعتماد تلك التعديلات لحين دراستها بعناية، ودراسة تأثيرها على التوازن بين السلطات المختلفة لأجهزة الاتحاد.

وقامت وجهة نظر الفريق الثاني على أساس عدم وجود ما يمنع من إجراء مراجعة لمواد النظام الأساسى ولكن دون استعجال، وعدم قصر التعديلات على المواد المقدمة فقط، وبحيث أن تكون المراجعة شاملة للنظام الأساسى ككل لضمان عدم الاخلال بالتوازن الموجود، والذى سعى إليه الآباء المؤسسون عند وضع النظام الأساسى، أخذا فى الاعتبار وجود رئيس منتخب غير مقيم فى جنيف، وأمين عام منتخب ومقيم يتولى المهام الادارية للاتحاد وبعض المهام التمثيلية فى حالة غياب الرئيس. وتم الاتفاق على أن تتضمن المراجعة شروط الترشح لرئاسة الاتحاد، والعلاقة بين أجهزة الاتحاد البرلمانى، وعلاقة الرئيس باللجان الفنية والإدارية للإتحاد.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية فنية من الخبراء القانونيين المتخصصين، لتتولى دراسة تلك التعديلات، على أن تقدم نتائج عملها للجنة التنفيذية لبحثها والبت فيها، نظراً لكون اللجنة التنفيذية لجنة سياسية، على أن تطبق تلك التعديلات من تاريخ انتخاب الرئيس القادم لعدم جواز استفادة الرئيس الحالى من تلك التعديلات التى ستتم خلال فترة ولايته.

أشكركم على حسن الاستماع،،